الأمم المتحدة

A/C.5/53/SR.60

Distr.: General

31 August 1999
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٦٠

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الاثنين، ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أبليان . . . . . (أرمينيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

مسألة تيمور الشرقية

مسائل أخرى

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ١١٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

مسألة تيمور الشرقية (A/53/7/Add.13؛ A/C.5/53/61)

١ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن مسألة تيمور الشرقية (A/53/7/Add.13) فأكد على أن التوصية الواردة في التقرير توصية أولية: وأوضح بأن اللجنة الاستشارية لم تنظر بعد في تقديرات الميزانية لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وأن أية توصية نهائية لا يمكن أن تصدر إلا بعد أن يقدم الأمين العام الميزانية المنقحة. ولا يمكن أن يتم ذلك أيضا إلا بعد أن يأذن مجلس الأمن رسميا بالبعثة.

٢ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية أوصت، بناء على المعلومات المقدمة لها من ممثلي الأمين العام، بالموافقة على سلطة للدخول في التزامات مالية بمبلغ ٣٥ مليون دولار، وهو مبلغ يتجاوز مبلغ ٢٥,٤ مليون دولار الذي طلب الأمين العام سلطة الالتزام به في الفقرة ٨ من تقريره (A/C.5/53/61). وأفاد أن اللجنة الاستشارية لاحظت أيضا أنه تم التفكير في الانفاق من موارد الصندوق الاستئماني، ولكنها ترى أهمية عرض الميزانية كاملة والحصول على السلطة من الجمعية العامة لإنفاقها بصرف النظر عن مصدر التمويل.

٣ - وأضاف أن مجلس الأمن طلب في الفقرة ٨ من قراره ١٢٣٦ (١٩٩٩) إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس وتوصيات تفصيلية عن أمور منها ميزانية بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وفي هذا الخصوص لفت الانتباه إلى الفقرة ٤ من تقرير اللجنة الاستشارية التي تذكر بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ مؤكدا من جديد دور اللجنة الخامسة في المسائل الإدارية ومسائل الميزانية.

٤ - **السيد شتاين** (ألمانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورمانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا إضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين فأبدى تأييده لتوصية اللجنة الاستشارية بمنح الأمين العام سلطة الدخول في التزامات مالية بمبلغ ٣٥ مليون دولار.

٥ - وأعرب عن تأييد الاتحاد لجميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام في تيمور الشرقية وأشاد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام من أجل إيجاد تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا، وهي الجهود التي توجت بالتوقيع على الاتفاقات الخاصة بمستقبل تيمور الشرقية يوم ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ من طرف الأمين العام ووزيري خارجية إندونيسيا والبرتغال. وقال إن استتباب الأمن سيكون حاسما بالنسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٩ وبالنسبة للنظام والسلام في المرحلة الانتقالية، ولذلك يجب تمكين الأمين العام من اتخاذ إجراءات فورية.

٦ - **السيدة أراغون** (الفلبين): تكلمت باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا فأبدت أيضا تأييدها للتوصية بالموافقة على سلطة الدخول في التزامات مالية بمبلغ ٣٥ مليون دولار. وقالت إن الرابطة تعلق أهمية كبيرة على ضمان توفير أموال كافية لتمكين الأمين العام من تحمل المسؤوليات التي أسندتها الأطراف إليه في اتفاقات ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩.

٧ - **السيدة ميرشينت** (النرويج): قالت إن وفدها يؤيد توصية اللجنة الاستشارية بالموافقة على الدخول في التزامات مالية بمبلغ ٣٥ مليون دولار، في انتظار أن يتخذ مجلس الأمن مزيدا من الإجراءات وأن يعرض الأمين العام ميزانية منقحة، لأن تمكين الأمين العام من اتخاذ إجراءات دون تأخير، أمر مهم.

٨ - ومضت تقول إن حكومتها تؤيد حضورا مدنيا للأمم المتحدة في تيمور الشرقية وساهمت بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار في الصندوق الاستئماني لهذا الغرض.

٩ - وأردفت قائلة إن التوقيع على اتفاقات ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ يشكل معلما بارزا على درب التوصل إلى حل لمسألة تيمور الشرقية يقوم على النظام والسلام، وأشادت بالأمين العام وبممثله الشخصي على ما بذلاه من جهود من أجل التوصل إلى تلك الاتفاقات.

١٠ - **السيد ريباتش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يؤيد توصية اللجنة الاستشارية بمنح الأمين العام سلطة الدخول في التزامات مالية بمبلغ ٣٥ مليون دولار لصالح بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية على أن يلتزم بالمبلغ من جميع مصادر التمويل، بما في ذلك التبرعات، وعلى أن تغطى جميع النفقات المتكبدة للبعثة من التبرعات. وأعلن أن حكومته تعهدت بتبرع أولي قدره ٦,٥ ملايين دولار وتأمل أن تتعهد بأكثر من ذلك.

١١ - وقال إن وفده إذ يؤيد البعثة يأمل أن تخضع لأكبر قدر من الرقابة الإدارية الصارمة مع الامتثال الكامل للأنظمة والقواعد السارية، ويتمنى لها النجاح.

١٢ - **السيد أوراتمنغون** (إندونيسيا): أكد مجددا تأييد وفده للموقف الذي أبدته ممثلة الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقال إن منح الأمين العام سلطة الالتزام بمبلغ ٣٥ مليون دولار سوف يمكنه من إنجاز جميع الخطوات المؤدية إلى تنفيذ اتفاقات ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩.

١٣ - وأردف قائلا إن التوقيع على الاتفاقات بشأن تيمور الشرقية من جانب حكومتي اندونيسيا والبرتغال، بفضل المساعي الحميدة للأمين العام، توج ١٦ سنة من المفاوضات استمرت على مدى ولايات ثلاثة من الأمناء العامين للأمم المتحدة، وأن حكومته تعتبر هذا التوقيع بمثابة تطور ذي أهمية بالغة جاء نتيجة لسلسة من المبادرات الشجاعة والابتكارية من طرف الرئيس حبيبي.

١٤ - وأفاد بأن حكومته مقتنعة بأن تنفيذ الاتفاقات بشكل كامل يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للتوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية. وبناء على ذلك فإنها ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين

العام والموظفون التابعون له لإنشاء بعثة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية في أقرب وقت ممكن للمساعدة في تنفيذ الاتفاقات. وفي هذا الصدد دعا اللجنة إلى تأييد الاتفاقات من خلال توفير الدعم المالي اللازم لدور الأمم المتحدة. كما دعا الدول الأعضاء إلى زيادة دعمها من أجل التعجيل بالعملية في تيمور الشرقية، وهي العملية التي تنطوي على عدد من التدابير المعقدة والتقنية والتي تتطلب وقتا طويلا.

١٥ - وأكد على أن تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وحجمها وهيكلها ينبغي أن يتم وفقا لأحكام الاتفاقات التي سبق التوصل إليها بين الحكومتين والأمم المتحدة.

١٦ - **السيد أرميتاج** (استراليا): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على حل مسألة تيمور الشرقية ويرحب بالتوقيع على اتفاقات ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ باعتبارها خطوة حاسمة نحو تحقيق هذا الهدف. وبناء على ذلك فإن وفده يؤيد منح الأمين العام سلطة الدخول في الالتزامات المالية، حسبما أوصت به اللجنة الاستشارية.

١٧ - وفي هذا الصدد أعلن أن حكومته مستعدة لمنح دعم مكثف لضمان الانتشار الفعال والموقوت لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وأضاف أن حكومته مستعدة، بالإضافة إلى تقديم مبلغ ١٠ ملايين دولار استرالي (٦,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا) كمساهمة نقدية، لإنفاق مبلغ إضافي قدره ١١,٧٨ مليون دولار استرالي (أكثر من ٧,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) كمساهمة عينية. وفي هذا الصدد، طلب من الأمانة العامة تحديث الرقم المتعلق بالمساهمة العينية لاستراليا الوارد في الوثيقة A/C.5/53/61.

١٨ - **الرئيس**: رد قائلا إن الأمانة العامة أحاطت علما بأن استراليا رفعت من مساهمتها العينية وسوف تقوم بتحديث الوثيقة A/C.5/53/61 بناء على ذلك.

١٩ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): قالت إن وفدها يشاطر رئيس اللجنة الاستشارية ما أعرب عنه من انشغال بخصوص الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٦ (١٩٩٩) ويؤيد الموقف الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ والذي يؤكد مجددا أسبقية اللجنة الخامسة في الشؤون الإدارية وشؤون الميزانية. وأفادت بأن المسألة تكتسي من الأهمية ما يتعين معه إيرادها في أي مقرر قد تتخذه اللجنة بهذا الشأن.

٢٠ - وأردفت قائلة إن وفدها لاحظ أن اللجنة الاستشارية لم تدرس الميزانية الورادة في تقرير الأمين العام في انتظار عرض ميزانية منقحة للبعثة. كما لاحظ توصية اللجنة الاستشارية بالموافقة على سلطة الدخول في التزامات مالية بمبلغ ٣٥ مليون دولار ولا سيما ما أفادته اللجنة بأن الجمعية العامة ستتخذ قرارا بشأن الطريقة النهائية للتمويل.

٢١ - **السيدة سون مينغينغ** (الصين): أعربت عن تأييدها لتوصية اللجنة الاستشارية بمنح الأمين العام سلطة الدخول في التزامات مالية بمبلغ ٣٥ مليون دولار لتغطية المتطلبات الأولية لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وقالت إن وفدها يرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين اندونيسيا والبرتغال بشأن الاستقلال الذاتي لتيمور الشرقية، بفضل المساعي الحميدة للأمين العام. وأوضحت أن الاتفاقات لا تخدم فحسب مصالح الأطراف المعنية

وإنما تخدم أيضا السلام والاستقرار في المنطقة ككل. وبناء على ذلك ينبغي إرسال موظفي الأمم المتحدة إلى تيمور الشرقية في أقرب وقت ممكن.

٢٢ - **السيدة باولس** (نيوزيلندا): أعربت عن تأييد وفدها للمواقف التي أعرب عنها مختلف المتكلمين وممثل إندونيسيا بخاصة والتي تقضي بمنح الأمين العام سلطة الدخول في التزامات مالية بمبلغ ٣٥ مليون دولار.

٢٣ - وأردفت قائلة إن وفدها يؤيد ما يقوم به الأمين العام من تحضيرات تتسم بالاستعجال والتحدي لتنفيذ اتفاقات ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ بين حكومتي اندونيسيا والبرتغال. وأفادت بأن نيوزيلندا ساهمت بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار في الصندوق الاستئماني وتسعى إلى توفير ١٠ من موظفي الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

٢٤ - **السيدة إميرسون** (البرتغال): أعربت عن ارتياح وفدها إزاء تأييد جميع المتحدثين الشروع السريع في إيفاد بعثة للأمم المتحدة إلى تيمور الشرقية.

٢٥ - **الرئيس**: اقترح أن تنتظر اللجنة حتى تستعرض الميزانية المنقحة التي سيقدمها الأمين العام، قبل أن تنظر في المسائل التي أثيرت بخصوص الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٦ (١٩٩٩).

٢٦ - واقترح أن توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي:

"إن الجمعية العامة،

"تقرر أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات مالية في حدود ٣٥ مليون دولار، من جميع مصادر الأموال، بغرض تغطية الاحتياجات الأولية لأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بتيمور الشرقية، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن مزيدا من الإجراءات وأن يعرض الأمين العام الميزانية المنقحة."

٢٧ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): قالت إن وفدها لن يؤيد مشروع المقرر ما لم يتضمن إشارة إلى المسألة التي أثيرت في الفقرة ٤ من تقرير اللجنة الاستشارية وإلى الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥. وأضافت قائلة إن عبارات الفقرة الرابعة يمكن تكييفها بحيث تشكل جزءا من مشروع مقرر اللجنة.

٢٨ - **الرئيس**: اقترح إضافة العبارات التالية، كفقرة منفصلة، إلى مشروع المقرر:

"تعيد تأكيد القرار ٢٤٨/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، والذي أكدت فيه الجمعية من جديد على أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية التابعة للجمعية العامة المختصة بالمسؤولية عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية وأعربت فيه عن قلقها إزاء ما تنحو إليه لجانها الفنية وغيرها من الهيئات الدولية الحكومية في إقحام نفسها في المسائل الإدارية ومسائل الميزانية."

٢٩ - واعتمد مشروع المقرر بصيغته المنقحة شفويا.

مسائل أخرى

٣٠ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): أشارت إلى أن الجزء الأخير من الجملة الأولى من الفقرة السابعة من النص الاسباني للوثيقة A/C.5/53/61 لا يعكس بدقة معنى النص الانكليزي الأصلي وطلبت من الأمانة العامة أن تعمل على أن يكون النص الاسباني مطابقا للنص الانكليزي وعلى إصدار تصويب. وأكدت على أن رداءة نوعية الوثائق أمر غير مقبول مشددة على أنه سبق لوفدها وغيره من الوفود أن أعربوا في عدة مناسبات عن قلقهم إزاء ممارسة المراجعة الذاتية.

٣١ - **السيد أوداغا جالومايو** (أوغندا): قال إن التماس الكفاءة ينبغي ألا يؤثر على نوعية الإنتاج. ووافق على أن نوعية صياغة الوثيقة A/C.5/53/61 رديئة لأنها تتضمن أخطاء كان من الممكن تفاديها.

٣٢ - **الرئيس**: قال إن تصويب النص الاسباني سيصدر وستحال النقاط التي أثارها المتحدثان السابقان إلى الإدارات المعنية. واقترح بألا يبالغ الأعضاء في توقعاتهم بالنظر إلى أن النص المعني قد أعد في وقت وجيز جدا.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥

— — — — —